مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

جريمة استهداف حي الشعوت في رفح خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠٢٢

أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال هجومها الحربي واسع النطاق الأخير على قطاع غزة، على ارتكاب انتهاكات جسيمة للقواعد القانونية والأخلاقية، راح ضحيتها عشرات المدنيين قتلى ومصابين من بينهم أطفال ونساء، وألحقت أضراراً بالغة بعشرات المنازل السكنية في المناطق المستهدفة. وتتكرر مشاهد القتل والتدمير للمدنيين وممتلكاتهم ومنازلهم في كل هجوم تشنه قوات الاحتلال على قطاع غزة، وتتشابه الأساليب والوسائل وتشترك في انتهاكها المنظم لقواعد القانون الدولي، وربما الاختلاف الوحيد في سقوط مدنيين قتلى وجرح، هو اختلاف أسماء الذين يسقطون والعائلات التي تفقد منازلها ويضافون إلى قائمة الضحايا الذين لا ذنب لهم سوى تصادف مرورهم في المكان أو تصادف أنهم يقطنون في محيط المكان المستهدف. وهو سلوك يؤكد استهداف قوات الاحتلال المنظم للمدنيين بهدف إيقاع الأذى بهم، في جرائم قد ترتقي لمستوى جرائم الحرب.

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجوماً حربياً على قطاع غزة استمر ثلاثة أيام خلال الفترة الممتدة من 5-7 أغسطس 2022. وبحسب وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، فقد بلغ عدد شهداء العدوان (49) شهيداً، من بينهم (17) طفلاً، و(4) سيدات، كما أصيب (360) آخرين بجراح مختلفة، من بينهم (151) طفلاً، و(58) سيدة.

وتشير أعمال المراقبة والتوثيق التي واصلها مركز الميزان خلال العدوان الأخير وبعد توقفه على قطاع غزة، إلى رصد العديد من الحالات التي تسببت فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي بخسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، جراء استهدافها لمناطق أو أشخاص تدعي أنهم أهداف مشروعة في تحلل خطير من قواعد القانون الدولي. حيث قتلت قوات الاحتلال العشرات من المدنيين بادعاء أن أحد المقاومين كان يمر من مكان تواجد المدنيين، أو يسكن في شقة في عمارة سكنية يقطنها مدنيين، أو لمجرد الاشتباه بمجموعة من المدنيين، إذ حوّلت المنازل السكنية إلى أهداف عسكرية مشروعة لهجماتها، ومن أبرز هذه الحالات حادث اغتيال خالد منصور وهو قيادي في حركة الجهاد الإسلامي.

تعتبر جريمة تكبيد الخسائر العرضية في الأرواح والإصابات وإلحاق الأضرار بصورة مفرطة أحد جرائم الحرب التي نص عليها ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية[i]:

1- أن يشن مرتكب الجريمة هجوماً.

2- أن يكون الهجوم من شأنه أن يسفر عن خسائر عرضية في الأرواح أو عن إصابات بين المدنيين أو عن إلحاق أضرار بأعيان مدنية أو عن إلحاق ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وشديد بالبيئة الطبيعية يكون إفراطه واضح بالقياس إلى مجمل الميزة العسكرية المتوقعة الملموسة المباشرة.

3- أن يكون مرتكب الجريمة على علم بأن الهجوم من شأنه أن يسفر عن خسائر عرضية في الأرواح أو عن إصابات بين المدنيين أو عن إلحاق أضرار بأعيان مدنية أو عن إلحاق ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وشديد بالبيئة الطبيعية يكون إفراطه واضحاً بالقياس إلى مجمل الميزة العسكرية المتوقعة الملموسة المباشرة.

[i] المحكمة الجنائية الدولية، أركان الجرائم، (2002)، المادة 8

جرائم القتل خارج نطاق القانون (الاغتيال):

تواصـــل قوات الاحتلال ارتكاب جرائم القتل خارج نطاق القانون والقتل دون محاكمات، وتتبنى دولة الاحتلال هذا النوع من الجرائم بشكل رسمي ومن أعلى المستويات السياسية، لدرجة بلغت حد التفاخر والمباهاة[1] في القدرة على قتل المستهدفين دون أي اكتراث بعدد الضحايا الكبير الذين يسقطون في صفوف السكان المدنيين – بما في ذلك الأطفال – وكذلك الأمر بالنسبة للخسائر المادية التي تلحق بالممتلكات وعموم المنطقة.

ولم تلقِ قوات الاحتلال بالاً، أو تبدي أي اكتراث بقواعد القانون الدولي، التي تصـــنف هذا النوع من الجرائم على أنها تشـــكل انتهاكاً جسـيما لقواعد القانون الدولي، ومخالفة خطيرة للمعايير الدولية الخاصـــة بحقوق الإنســـان، التي كفلت الحق في الحياة والسلامة البدنية كحق أساسي غير قابل للانتقاص تحت أي ظرف. يستند مركز الميزان في تحليله واستخلاصه لهذه النتيجة، إلى نص المادتين 146، 147 من اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين في زمن الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغســـطس 1949، وإلى المبدأ الأول من مبادئ الأمم المتحدة الخاصـــة بالمنع والتقصـــي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسـفي والإعدام دون محاكمة[2]، ونص المادة (23) من المعاهدة الرابعة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب الموقعة في لاهاي لعام 1907(أنظمة لاهاي) التي تستند إليها دولة الاحتلال الحربي قانونياً في تعاملها مع الفلسطينيين كما تدعي وإلي أحكام ميثاق روما المنشيء للمحكمة الجنائية الدولية.

وأدى صمت المجتمع الدولي تجاه هذا النوع من الجرائم، والدعم السياسي الذي حظيت به من قبل المستوى السياسي في دولة الاحتلال، ليس فقط إلى الاستمرار في ارتكاب هذا النوع من الجرائم وتصعيدها، بل وإلى تحلل قوات الاحتلال من أي قيود من شـــأنها أن تحد من ســـقوط ضـــحايا في صـــفوف المدنيين خلال تنفيذ جرائم الاغتيال، الأمر الذي تبرزه نتائج تحقيقات مركز الميزان لحقوق الإنسان في كل مرة ترتكب فيها تلك القوات هذا النوع من الجرائم.

اغتيال خالد منصور:

اغتالت قوات الاحتلال الإسرائيلي القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد منصور بهجوم جوي على منزل تواجد فيه، وهو منزل يمتلكه حسين محمد المدلل في منطقة الشعوث في مدينة رفح جنوب القطاع، وهي من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في قطاع غزة دون تحذير مسبق، ما تسبب في قتل وإصابة العشرات من المدنيين، وألحق أضراراً هائلة في المنطقة السكنية المستهدفة والبنية التحتية.

---

1 "أحد أعظم نجاحاتنا" تصريح أرئيل شارون، الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء في دولة الاحتلال، إثر قيام قوات الاحتلال بقصف منطقة سكنية في حي الدرج في مدينة غزة مســـتهدفةً القيادي في حركة حماس صـــلاح شـــحادة بتاريخ 2022/7/22. كما صـــرّح رئيس الوزراء يائير لابيد بتاريخ 2002/7/23، بأن ما قامت به الطائرات الإسرائيلية في قصف حي الشعوت في رفح بأنه "إنجاز غير عادي وجهد عملي ومنظم".

2 مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 1989/65 المؤرخ في الرابع والعشـــرين من أيار/مايو 1989 كما اعتمدت ونشـــرت على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 163/44 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1989.

وتشير المعطيات الميدانية المتوفرة إلى أن الطائرات الحربية الإسرائيلية قصفت بستة صواريخ، عند حوالي الساعة 21:33 من مساء يوم السبت الموافق 2022/08/06، وبدون أي إنذار مسبق، منزل حسين محمد المدلل، وهو منزل مكون من ثلاث طبقات ومقام على مساحة 110 أمتار مربعة، ويحتوي على 3 شقق سكنية مؤجرة، ويقع وسط منطقة مكتظة بالسكان قرب المستشفى الكويتي في منطقة الشعوت في مدينة رفح جنوب قطاع غزة. وجاء الهجوم مباغتاً ودون أي سابق إنذار وتسبب في قتل (7) فلسطينيين، من بينهم طفل وسيدتين، ودمر (18) وحدة سكنية بشكل كلي، و(50) وحدة بشكل جزئي، والشهداء هم: خالد سعيد شحادة منصور (45 عاماً)، وهو المستهدف، رأفت صالح ابراهيم (الزاملي) شيخ العيد (41 عاماً)، زياد أحمد خليل المدلل (35 عاماً)، وثلاثتهم نشطاء في المقاومة، محمد إياد محمد حسونة (13 عاماً)، إسماعيل عبد الحميد محمد سلامة (30 عاماً)، هناء إسماعيل علي(سلامة) الدويك (50 عاماً)، آلاء صالح عبد الحميد(الملاحي) الطهراوي (30 عاماً).

وتجدر الإشارة إلى أن الهجوم هجَّر 83 من السكان قسرياً عن منازلهم، من بينهم (34) طفلاً و(25) سيدة إلى أن يعاد بناء مساكنهم إن تمكنوا من ذلك، فيما مس الهجوم بصلاحية مساكن يقطنها (270) شخصاً من بينهم (110) طفل و(76) سيدة.

تجدر الإشارة إلى أن هناك عشرات العائلات ممن دمرت منازلهم في عدوان 2014، لم يعودوا إلى منازلهم حتى اللحظة.

جدول (1) يوضح أعداد القتلى والمصابين في حادث رفح وتصنيفهم[3]

الضحايا	الإجمالي	بينهم أطفال	بينهم نساء
القتلى	7	1	2
الجرحى	39	18	13

جدول (2) يوضح عدد المنازل المتضررة وأعداد أسرها وأفرادها جراء قصف قوات الاحتلال في حدث رفح[4]

جم الضرر	عدد المنازل	عدد الأسر	السكان المقيمين بشكل دائم	ذكور بالغين منهم	النساء منهم	الأطفال منهم
كلي	18	19	83	24	25	34
جزئي	50	53	270	84	76	110
المجموع	**68**	**72**	**353**	**108**	**101**	**144**

وتظهر الخسائر المادية والبشرية الناجمة عن الهجوم حجم الضرر الذي لحق بالسكان المدنيين الآمنين ومساكنهم وتهجير العشرات منهم، أغلبهم من الأطفال والنساء، ما يظهر أنه بالإضافة لكون عملية الاغتيال بحد ذاته تشكل جريمة تنتهك القانون الدولي، فإن الضرر الناجم عن الهجوم يفوق بمراحل حجم أي ميزة عسكرية مرجوة من الهجوم، حيث أوقع الهجوم العشرات من المدنيين المتواجدين في مكان الاستهداف بين قتيل ومصاب، أغلبهم من النساء والأطفال، بالإضافة إلى التدمير الهائل في المنطقة والمنازل السكنية.

[3] الأرقام الواردة في الجدول هي حصيلة توثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان.

[4] الأرقام الواردة في الجدول هي حصيلة توثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان.

ويشار إلى أن توقيت الهجوم يشير بشكل حاسم إلى تعمد إيقاع عدد كبير من الضحايا، حيث وقع الهجوم في وقت عادة ما يكون السكان نياماً أو يتحضرون للنوم، وهذا يوكد تعمد قوات الاحتلال إلحاق الأذى في صفوف المدنيين والأعيان المدنية.
كما يؤكد حجم الدمار الذي حل في المكان المستهدف ومحيطه، استخدام صواريخ ذات قدرة تدميرية هائلة لا تتناسب ابداً مع طبيعة الهدف المعلن من وراء الهجوم.

يشار إلى أن أغلب استهدافت المنازل السكنية التي نتج عنها ضحايا خلال العدوانات الماضية والتي نتج عنها ضحايا، حصلت دون إنذار السكان المدنيين، ما يدلل على نية قوات الاحتلال إيقاع أكبر الخسائر في صفوف المدنيين وممتلكاتهم.
وبالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة والأسلحة المتطورة والقدرة الفائقة على المراقبة والتحقق، ولاسيما وأن طائرات المراقبة تكاد لا تفارق سماء قطاع غزة، وبالونات المراقبة، والقدرة على التنصت والتتبع للاتصالات التي تمتلكها قوات الاحتلال الإسرائيلي تجعل مسئوليتها أكبر في ضمان عدم إيقاع خسائر بشرية ومادية تفوق في حجمها الهدف المراد تحقيقه من الهجوم. ويشير السياق المتصل لسلوك قوات الاحتلال فيما يتعلق بجرائم القتل خارج نطاق القانون أنها قادرة على متابعة الأشخاص واستهدافهم في مناطق لا تكون مكتظة بالسكان أو بحركة المارة لتجنب إيقاع ضحايا مدنيين أو إلحاق أضرار بأعيان مدنية، وهو أمر مارسته قوات الاحتلال في عشرات المرات، ما يشير إلى أن اللجوء إلى أسلوب القصف الجوي بصواريخ ذات قدرة تدميرية هائلة وفي منتصف الليل إنما يتوخى من الهجوم نفسه إيقاع أكبر قدر ممكن من الأضرار والضحايا في صفوف المدنيين وممتلكاتهم.

إن تحليل المعطيات المتعلقة بالهجوم يظهر بوضوح انتهاك قوات الاحتلال لقواعد القانون الدولي ولاسيما الضرورة الحربية والتمييز والتناسب، لأن مبدأ الضرورة العسكرية ينحصر في أن الهجوم قد يحقق هدف الحرب ويضع حداً لها أو في استهداف عسكريين أو منشأة عسكرية تشكل تهديداً جدياً وحاسماً على حياة الجنود وهو مقيد بمبدأ التناسب والضرورة الحربية، بل وتؤكد قواعد القانون الدولي أن الشك يفسر لصالح المدنيين، وعليه إذا ثار شك في استخدام عين مدنية لأغراض عسكرية فيجب عدم الإقدام على استهدافها. أضف إلى ذلك أن سلوك قوات الاحتلال على أرض الواقع وتحلله من كل الالتزامات الدولية لا سيما القانون الدولي الإنساني، مرتبط بمدى تفعيل مبدأي المساءلة والمحاسبة، وفي غيابهما فإن قوات الاحتلال تعتبر نفسها مطلقة اليدين في ارتكاب مزيد من الجرائم، وأنها فوق القانون.

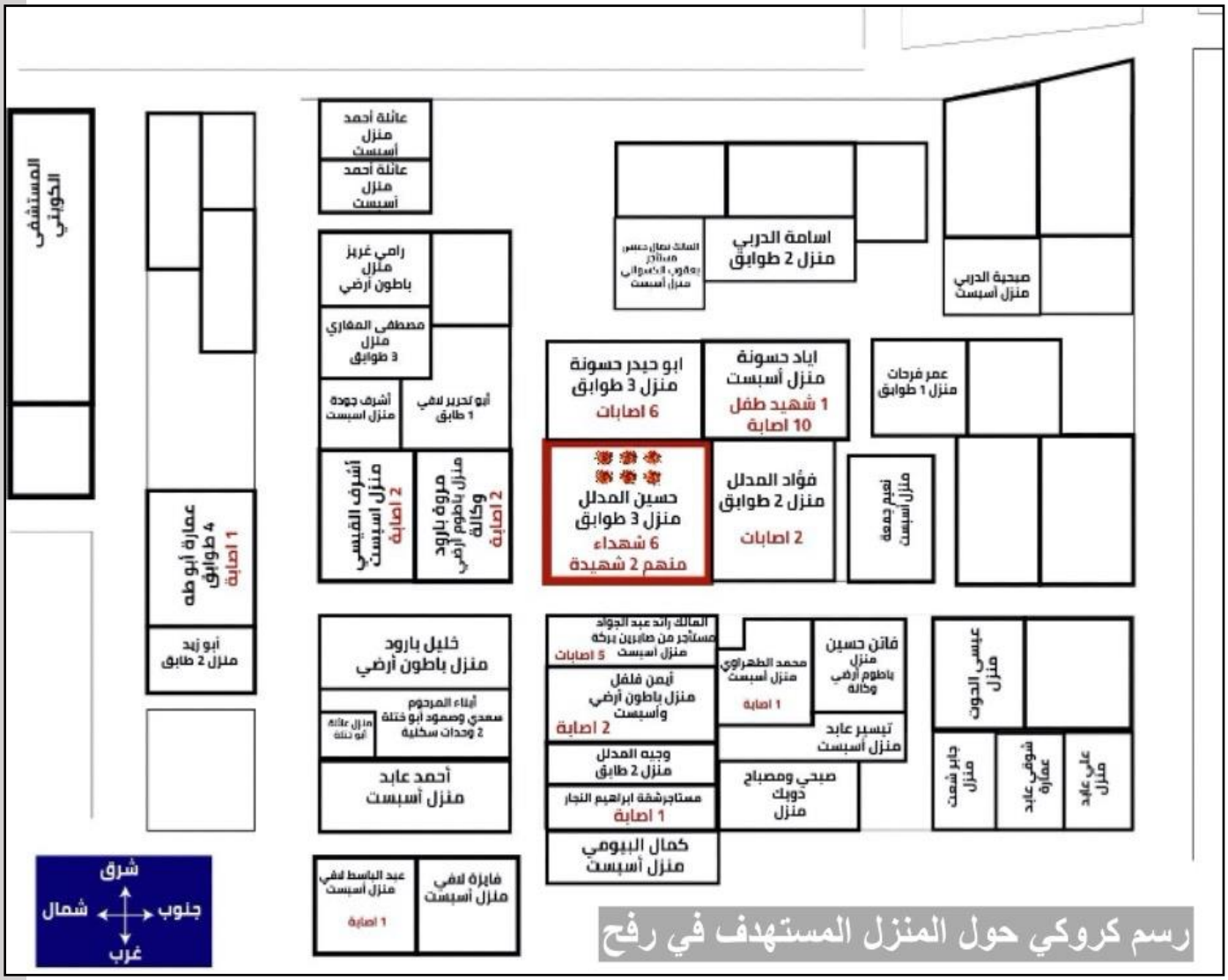

مبدأ التناسب والتمييز:[5]

التناسب: يعني أن الخسائر في أرواح المدنيين والأضرار التي تلحق بالممتلكات بشكل عرضي (أي خارج الهدف العسكري)، لا يجب أن تكون مفرطة فيما يتعلق بالنتائج العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقع اكتسابها.

التمييز: من أجل ضمان احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية، يجب على أطراف النزاع أن تميّز في جميع الأوقات بين السكان المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وعليها بالتالي توجيه العمليات ضد الأهداف العسكرية فقط.

[5] القانون الدولي الإنساني هو مجموعة من القواعد التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، ويوفر الحماية للأشخاص الذين لا يشاركون أو الذين يكفون عن المشاركة في الأعمال العدائية، ويقيد وسائل وأساليب الحرب، ويحظر استهداف المدنيين والأعيان المدنية ويقوم على مبادئ الضرورة العسكرية والتناسب والتمييز.

وبالتالي فإن إقدام قوات الاحتلال على قصف منزل في منطقة مكتظة بالسكان في ساعات الليل، ودون تمييز أو تناسب مع حجم الأضرار التي لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم، تعتبر جريمة قد ترتقي لمستوى جرائم الحرب، حيث تعتبر جريمة الهجوم على الأعيان المدنية أحد جرائم الحرب التي نص عليها ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

ولا تقتصر عمليات الاستهداف لما ينتج عنها من خسائر سواء في الأرواح أو الممتلكات، لتبدأ بعدها معاناة الأسر المهجرة قسرياً التي فقدت مأواها، للبحث عن مأوى جديد، حيث تأتي عمليات قصف وتدمير المنازل في سياق متصل من ترويع الآمنين وتهجيرهم قسرياً، بحيث يتسبب قصف المناطق السكنية والمساكن، بقوة واستخدام صواريخ ذات قدرات تدميرية كبيرة ومبالغ فيها، في نزوح المئات من منازلهم تجاه منازل أقارب وأصدقاء لهم في مراكز التجمعات السكنية، وأغلبهم يعيشون على بقايا ما يتبرع فيه المواطنون من سكان المنطقة يلجؤون إليها، أو الذي تقدمه بعض الجمعيات الخيرية واللجان الشعبية للاجئين، ودون وجود مقومات حياة أو برامج دعم نفسي، ولاسيما للأطفال والنساء منهم.

جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على الأعيان المدنية[ii] هي:

1- أن يوجه مرتكب الجريمة هجوما.
2- أن يكون هدف الهجوم أعيانا مدنية، أي أعيان لا تشكل أهدافا عسكرية.
3- أن يتعمد مرتكب الجريمة استهداف هذه الأعيان المدنية بالهجوم.

ii المحكمة الجنائية الدولية، أركان الجرائم، المادة 8 (2) (ب) ‘2:’

المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة،

يحظر النقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص أو نفيهم من مناطق سكناهم إلى أراضي أخرى إلا في حال أن يكون هذا في صالحهم بهدف تجنيبهم مخاطر النزاعات المسلحة.

مقتطفات من إفادة محمد صالح عبد المحسن الطهراوي وهو أحد شهود العيان حول الحادث كما يلي:

أنا محمد صالح عبد المحسن الطهراوي، أبلغ من العمر (34 عاماً)، متزوج، وعائلتي مكونة من (5) أفراد من بينهم (3) أطفال، وأسكن في منزلي البالغة مساحته (90م)، والمكون من طابق أرضي ويحتوي على غرفتين اثنتين وصالون وحمام ومطبخ، وسقف المنزل نصفه من الباطون، والنصف الآخر من الأسبستوس، ويقع منزلي بالقرب من المستشفى الكويتي في حي الشعوت في محافظة رفح جنوب قطاع غزة، وهي منطقة مكتظة جداً بالسكان، عند الساعة 21:33 من مساء يوم السبت الموافق 6\8\2022، بينما كنت أسير في شارع البحر (أبو بكر الصديق)، على بعد عشرات الأمتار من منزلي، سمعت صوت عدة انفجارات وكان مصدرها قريب من منزلي، وبعد الانفجارات المتتالية انقطع التيار الكهربائي عن المنطقة، فذهبت مسرعاً مشياً على الأقدام تجاه منزلي، وعندما وصلت كان الغبار والدخان يغطي المكان بأكمه، فاستخدمت ضوء جهازي الخلوي (الكشاف)، وبدأت أبحث عن زوجتي وأبنائي داخل المنزل للاطمئنان عليهم، وشاهدت المنازل المقابلة لمنزلي من ناحية الشرق، وتحديداً عمارة حسين المدلل، والمنازل المجاورة لها مدمرة بشكل كامل واختفت معالمها، علماً بأن شقيقتي آلاء صالح عبد المحسن الطهراوي (الملاحي)، متزوجة من إسماعيل الملاحي وعائلتهم مكونة من (3) أفراد، ويستأجرون شقة في عمارة حسين المدلل وتقع في الطابق الأرضي، فتوقعت أن تكون أختي قد تأذت لأن البناية كانت مدمرة، وحاولت بمساعدة الجيران ممن وصلوا إلى المكان رفع الركام على ضوء كشافات الأجهزة الخلوية، وبعد حوالي (5) دقائق تقريباً شاهدت سيارات الإسعاف تصل إلى المكان، وبدأنا بمساعدتهم في نقل الجرحى من الجيران، ووصلت كذلك سيارات الدفاع المدني وبدأت طواقمها في رفع الركام، وعند حوالي الساعة 5:00 من فجر اليوم التالي الأحد الموافق 7\8\2022، تمكنت طواقم الدفاع المدني من انتشال شقيقتي آلاء الطهراوي، وكانت جثة هامدة، وهي آخر من

انتشل من تحت الأنقاض، إذ سبق وانتشلت جثث عدد من الشهداء، وعندما عدت أنا وأفراد عائلتي إلى المنزل، شاهدت الأضرار التي لحقت بمنزلي وعلمت بأن أسرتي نجت بأعجوبة من القصف، وتبين مع ساعات الصباح حجم الأضرار التي لحقت بالمنطقة، وعدد الشهداء والمصابين.

وتخلص المعلومات التي أوردها المركز، المستندة إلى قواعد القانون الدولي، والتي يوردها هذا التقرير، إلى جملة من الخلاصات نستعرضها على النحو التالي:

- استهدفت قوات الاحتلال خلال عملية الاغتيال منطقة مكتظة بالسكان، برغم امتلاكها المعلومات الكافية عن الكثافة السكانية في المناطق الفلسطينية بفعل احتلالها لقطاع غزة لعشرات السنوات، ومتابعتها ومراقبتها المستمرة، من خلال وسائل المراقبة المختلفة.
- تمتلك قوات الاحتلال الإسرائيلي أسلحة متطورة ودقيقة تمكنها من معرفة أدق التفاصيل على الأرض وتعلم بوجود مدنيين من أطفال ونساء، واستخدمت بوعي كامل طائرات حربية نفاثة، وأطلقت قنابل ذات قدرة تدميرية عالية، الأمر الذي يؤكده حجم الدمار الكبير، الذي لحق بالمنطقة، حيث رصد باحثو مركز الميزان تدمير (18) وحدة سكنية تدميراً كلياً، و(50) وحدة سكنية لحقت بها أضرار متفاوتة.
- اختارت قوات الاحتلال توقيتاً حاسماً لجهة إيقاع عدد كبير من الضحايا، لأن الهجوم وقع حوالي منتصف الليل، وهو توقيت يكون فيه جميع أفراد الأسرة في منازلهم، ما يؤكد نية قوات الاحتلال إيقاع الأذى بالمدنيين.
- تحليل المعطيات المختلفة حول الهجوم يشير إلى أن قوات الاحتلال ارتكبت انتهاكات جسيمة ومنظمة لقواعد القانون الدولي، ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، وهي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

وعليه فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يجدد استنكاره الشديد لأعمال القتل والتدمير الإسرائيلية المتواصلة التي تستهدف المواطنين وممتلكاتهم والأعيان المدنية، فإنه يؤكد أنها ارتكبت انتهاكات صريحة وواضحة لقواعد القانون الدولي، لا سيما مبدأ التناسب والتمييز. ويؤكد المركز على أن قتل الآمنين وتدمير ممتلكاتهم بشكل منظم وبطريقة تشير إلى التعمد، يشكل جرائم حرب تستوجب من المجتمع الدولي ضمان وقفها على نحو عاجل، وملاحقة ومساءلة مرتكبيها ومن أمروا بارتكابها.

ويطالب المركز المجتمع الدولي بضرورة التدخل العاجل والفاعل لوقف العدوان وحماية المدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة، واتخاذ خطوات فعلية تجبر قوات الاحتلال على احترام القانون الدولي، لا سيما إنهاء الحصانة والعمل على ملاحقة ومساءلة كل من يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. ويجدد المركز تأكيده على أن صمت المجتمع الدولي يشجع قوات الاحتلال على اقتراف المزيد من جرائم الحرب التي يدفع المدنيون ثمنها لا سيما الأطفال والنساء.

انتهى

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين – قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترول، (مقر السفارة الروسية سابقاً) –

ص.ب: 5270

تيليفاكس: +970-(0)8-2820442 /7

مكتب جباليا

مخيم جباليا- شرق مفترق الترانس – عمارة العيلة الطابق الأول، ص.ب: 2714

تيليفاكس: +970-(0)8-2484555 /4

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان- عمارة قشطة – الطابق الأول

تيليفاكس: +970-(0)8-2137120

البريد الالكتروني:

info@mezan.org

mezan@palnet.com

الصفحة الالكترونية:

www.mezan.org

© حقوق الطبع محفوظة، مركز الميزان لحقوق الإنسان

2022